الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **١٠٣**

الأربعاء، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سايكال (أفغانستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/72/840)

مشروع قرار (A/72/L.62)

السيدة بافو (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلين الدائمين للأردن وفنلندا، السيدة سيما سامي بحوث، والسيد كاي ساور، على عملهما الممتاز في تيسير الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولا يفوتني أيضا أن أعرب عن خالص شكري للسيد معاذ محمد العتوم والسيدة نينا نيرهنين، اللذين عملا بجد ووجّها مناقشاتنا باقتدار. ويُعزى توافق الآراء الذي توصلنا إليه يوم أمس (انظر A/72/PV.101) إلى حد كبير إلى ما تمتعا به من قيادة وجدارة مهنية ودماثة خلق.

ولا يزال التهديد الذي يشكّله الإرهاب والتطرف العنيف شديدا ومتغيرا. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في سورية والعراق فيما يتعلق بالحد من تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هناك، فلم يتم القضاء عليه ولا يزال يشن الهجمات. وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في الاستجابة الجماعية للإرهاب ومنع التطرف العنيف. وترى النرويج أن تنفيذ الاستراتيجية على نحو يتسم بالاتزان هو السبيل الأفضل للمضي قدما. ويشمل ذلك التصدي للأسباب الجذرية للتطرف العنيف والعوامل المؤدية إليه، على النحو المبين في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وما برحت النرويج تؤيد خطة العمل تأييدا قويا لأنها توفر التركيز الذي تشتد الحاجة إليه على الركيزتين الأولى والثانية من الاستراتيجية. ويستلزم منع التطرف العنيف ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كما يتطلب التصدي لكلا عاملي الشد والجذب. ويجب أن نضمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ترسخ قيم التسامح والتعددية والتفاهم في مجتمعاتنا، فضلا عن تحقيق إمكانات شبابنا، الذين يمكن القول أنهم أهم ذُخر لنا في كفاحنا ضد الإرهاب والتطرف العنيف.

وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور الثقل الموازن في مكافحة الحركات المتطرفة العنيفة. وعلاوة على ذلك، فإنها تتيح المجال للتفاعل البناء بين المجتمع والدولة. ويتطلب اتباع نهج لمنع التطرف العنيف شامل للمجتمع بأسره إيلاء العناية اللازمة لحقوق الإنسان، وينبغي إشراك المجتمع المدني على الصعيد المحلي بوصفه شريكا رئيسيا وأحد أصحاب المصلحة. ويجب الإقرار بخبرات المرأة ومهاراتها القيادية والاستفادة منها. وقد ذكرت رئيسة وزراء النرويج إرنا سولبرغ مرارا وتكرارا بأنه من الضروري أن نتصدى للبعد الجنساني للتطرف العنيف.

ويسر النرويج، بصفة خاصة، باعتبارها البلد المضيف المشارك لمجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف، إلى جانب الأردن، أن ترى السياسات الرامية إلى منع التطرف العنيف وقد أصبحت من الأولويات الأساسية للدول الأعضاء وعلى نطاق الأمم المتحدة. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. وأود هنا أن أسلط الضوء على بعض الجهود التي بذلتها النرويج منذ الاستعراض الأخير.

لقد استضافت النرويج يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو في أوسلو الاجتماع العالمي الرفيع المستوى بشأن منع التطرف العنيف، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذا وقد عززنا نهجنا الذي يشمل المجتمع بأكمله من خلال تسليط الضوء على دور النساء والشباب والمجتمع المدني في جهود إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وركزنا على التحليلات القائمة على البحث بوصفها أساسا لوضع السياسات. ووضعنا، ضمن خدمات السجون والمراقبة مع وقف تنفيذ الأحكام، برنامجا توجيهيا للسجناء الذين يقضون عقوبات على ارتكاب جرائم إرهابية بغية إعدادهم للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم. وأخيرا، زادت الشرطة من تواجدها على شبكة الإنترنت بهدف منع الجريمة بشكل عام وتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف بشكل خاص.

ويسر النرويج أن تشير إلى الدعم الإقليمي لخطة منع التطرف العنيف، على النحو المبين في القرار ٢٨٤/٧٢. ونقدر أيضا الكيفية التي جعل بها مكتب مكافحة الإرهاب جهود منع التطرف العنيف جزءا لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية خطط عمل لمنع التطرف العنيف بالفعل، أو بصدد وضعها بدعم من الأمم المتحدة. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن القرار الآن يسلّم صراحة بأهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودائما ما يعزز الأمن والتنمية أحدهما الآخر. وعلاوة على ذلك، بيّن استعراض الاستراتيجية أنها تتطلب ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والانخراط مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وتمكين الشباب وضمان المساواة التامة والكاملة بين الجنسين. فكل هذه مبادئ ضرورية وتقع علينا جميعا مسؤولية احترامها وتنفيذها.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام على قيادته والتزامه بتحسين قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ونتطلع للعمل معه، وكذلك مع الدول الأعضاء، ونحن نواصل جهودنا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد هورفات (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي ببيان موجز باسم هنغاريا فيما يتعلق باتخاذ القرار ٢٨٤/٧٢ بتوافق الآراء بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن هنغاريا تتشاطر وتؤيد تماماً العناصر الرئيسية التي وردت في البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/72/PV.102).

وهنغاريا ممتنة لتقرير الأمين العام (A/72/840) عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي وفرت نقطة انطلاق قوية للنقاش الجوهري اللاحق. ونثني على الجهود الحساسة والدؤوبة للميسرَين المشارِكَين، الممثلَين الدائمين للمملكة الأردنية وفنلندا، وفريقيهما الممتازين، اللذين خرجا بحل توفيقي متطور يرسي الأساس لتنفيذ متوازن للاستراتيجية خلال العامين القادمين.

وقرار هذا العام يكتسي أهمية خاصة لسببين. أولا، أنه اتخذ بتوافق الآراء في مرحلة حاسمة تشهد تطورات هامة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب، لا سيما في مناطق النزاع في الشرق الأوسط؛ ثانياً، أن القرار يتضمن أيضا عددا من التدابير الحالية والمنظورة التي سيحدد تنفيذها نتائج مكافحة الإرهاب، الذي لا يشكل تحديا فحسب، بل خطراً أمنيا رئيسياً قائماً يتهدد المجتمع العالمي برمته.

إن المسؤولية الأخلاقية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي القضاء على نزعة التطرف والتطرف العنيف المؤدي إليه بشكل نهائي، فضلا عن الإسهام في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب الدولي والمحلي على السواء. وقد تتباين المفاهيم بشأن كثير من جوانب كفاحنا المشترك ضد الإرهاب، لكن رسالتنا في نهاية الأمر قوية وموحدة، فلا يمكن للإرهابيين أن ينتصروا. وعلى الرغم من أن هنغاريا لم تتعرض للإرهاب ولم يستهدفها، فإننا نتشاطر هذه المسؤولية الأخلاقية ونسهم بشكل ملموس في العديد من السبل لنجاح هدفنا المشترك. إن الأمم المتحدة، وبالتالي الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي جرى استعراضها للتو، كانت ولا تزال حجر الزاوية في نهج شامل متعدد الأطراف يشمل كل المجتمع والأمم المتحدة جميعها. وإذا كنا نتساءل عن مدى جدية عزمنا على تنفيذ هذه الاستراتيجية، يكفي أن نُذكر أنفسنا أنه في أعقاب الاستعراض السادس مباشرة، سيبدأ المؤتمر الرفيع المستوى الأول من نوعه لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في ترجمة نتائج الاستعراض إلى التعاون العملي.

ختاماً، أود التأكيد مجدداً على أن هنغاريا تؤيد تماماً اتخاذ القرار المتعلق بالاستعراض، وهي مستعدة وملتزمة بالعمل مع جميع الهيئات ذات الصلة في أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص مكتب مكافحة الإرهاب، وكذلك مع جميع الدول الأعضاء، من أجل دحر الإرهاب.

السيد أخينزانوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد كازاخستان أن يشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، ونعرب عن تقديرنا للممثلين الدائمين للأردن وفنلندا وأفرقتهم القديرة على تيسير المشاورات غير الرسمية بشأن الاستعراض السادس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونرحب أيضا بالتقرير الأخير للأمين العام (A/72/840) عن أنشطة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الاستراتيجية، ونشكره على دعوته الدول الأعضاء للمشاركة في أول مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي يعقد هنا في نيويورك يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، وسيكون فرصة ممتازة للمضي قدما بجدول أعمالنا المشترك لمكافحة الإرهاب وإقامة شراكات جديدة. ونثني عليه لعمله الممتاز والمهم ولاقتراحه الداعي إلى إنشاء شبكة عالمية من المنسقين الوطنيين لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة.

ونؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/72/PV.101)، ونود أن نضيف بضع كلمات بصفتنا الوطنية.

تتطلب مكافحة الإرهاب نهجا شاملا وطويل الأجل، مع المشاركة النشطة والتعاون من الدول الأعضاء على جميع المستويات وبأبعاد متعددة التخصصات. والربط الشبكي الإقليمي والدولي أمر مهم لضمان بناء القدرات الوطنية في مختلف القطاعات الحكومية المترابطة من أجل تنفيذ الاستراتيجية بنجاح. لذلك، وإلى جانب تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، تعمل كازاخستان بنشاط على تعزيز نفس الأهداف المشتركة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة والمؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومنطقة وسط آسيا أصبحت أول منطقة تعتمد خطة عمل مشتركة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية البارزة. وخلال السنوات الخمس الماضية، وبمساعدة الأمم المتحدة، حققت بلدان المنطقة الكثير من حيث منع الإرهاب ومكافحته. وقد عززت قدرتها على مكافحة الإرهاب وأسهمت في تعزيز دور الأمم المتحدة في المنطقة.

واليوم، فإن أعداد المتعاطفين مع الإرهاب تتزايد باستمرار بدافع من الدعاية التي تروج لها المنظمات الإرهابية. ويجب أن نضمن عدم استخدام المنظمات الإرهابية للتقنيات الحديثة المتطورة وشبكة الإنترنت ومنافذ شبكات التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب على نطاق عالمي. ويشهد هذا الاتجاه على الحاجة الملحة إلى دراسة متأنية لكيفية تحقيق توازن حقيقي بين حقوق الأفراد ومسؤولياتهم في المجتمع، مع اعتماد تدابير فعالة لمنع وقمع الإرهاب بجميع مظاهره. ونعتقد أنه ينبغي أن ينظر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا وغيره من هياكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تنظيم دورات تدريبية بشأن كيفية تخطيط الحملات الدعائية وتطويرها ونشر رسائل مكافحة الإرهاب باستخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة. ولذلك، أسهمت كازاخستان في المشروع المعنون ”نحو التنفيذ الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا“. ونحن على ثقة من أن إسهامنا سيستخدم بفعالية وبشكل مباشر لتلبية احتياجات وسط آسيا.

ومبادراتنا الدولية والإقليمية تعزز جهودنا على المستوى الوطني للتصدي لمخاطر التطرف والإرهاب ومنع ظهورها بأي شكل من الأشكال. وتشمل التدابير الكثيرة اتخاذ خطوات تشريعية وعملية لضمان عقوبات أكثر صرامة على الأنشطة الإرهابية والمتطرفة. وإذ نأخذ في الاعتبار توصيات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأفضل الممارسات في البلدان الأخرى، فقد اعتمدنا برنامجاً للدولة بشأن مكافحة التطرف الديني والإرهاب للفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. ويتمثل هدفه الرئيسي في ضمان سلامة الأشخاص والدولة والمجتمع من خلال تحسين التدابير الرامية لمنع هذه الآفة والحد من آثارها والقضاء عليها. ولذلك، نتوخى أيضا دورا نشطا للقطاع غير الحكومي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام كازاخستان، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي وأحد المشاركين في جميع الأدوات الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، بالعمل مع أسرة الأمم المتحدة للقضاء على هذه الآفة.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعلى إتاحة هذه الفرصة لتشاطر آراء فيجي بشأن هذا الموضوع.

تتسق تعليقاتنا هذا الصباح مع البيان الذي أدلى به بالأمس ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/72/PV.101).

وأود أن أعرب عن تقدير فيجي وعرفانها للممثلين الدائمين لفنلندا والأردن والأفرقة التابعة لهما على جهودهم الدؤوبة وما

أبدوه من مهنية وشمول في تيسير عملية الاستعراض السادس. فقد اتخذنا هذه الخطوة كبيرة إلى الأمام بفضل قيادتهم.

إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٨٤/٧٢ بتوافق الآراء يوم أمس يدل على عزمنا الجماعي على التصدي للإرهاب. عندما اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٦، دعت فيجي إلى اتباع نهج كلي وشامل لمكافحة الإرهاب، وهذا القرار يؤكد على هذا النهج. وفيجي ملتزمة بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. فالإرهاب يهدد السلام والأمن على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. إنه يؤثر علينا جميعا. وتدعم فيجي جهود الأمم المتحدة من خلال نشر حفظة السلام الفيجيين في مناطق مضطربة في العالم. والغرض من بعض عمليات النشر هذه هو دعم السلام وتوفير الأمن للمجتمعات المحلية المتضررة من الأفعال المرتبطة بالإرهاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والتزام فيجي بهذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ثابت وأثبته الزمن.

إن التنفيذ الناجح للقرار والاستراتيجية يتوقف علينا. إننا بحاجة للعمل معا. فمكافحة الإرهاب تبدأ بمكافحة الشبكات المالية التي تمول الإرهاب. وتمثل عولمة الدعم المالي للإرهاب تحديا في عصرنا. وثمة تحديات جديدة تشكلها العائدات المتأتية من الصيد غير المشروع في أعالي البحار، ومن سلاسل إنتاج وتوريد المخدرات غير المشروعة، ومن شبكات غسل الأموال المعقدة، وظهور عملات تكنولوجية جديدة. ويجب أن نعمل على تحسين فهم كيفية عمل هذه الشبكات المالية، وما إذا كانت تؤثر على الإرهاب العالمي.

لقد وضعنا لأنفسنا نحن الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة باعتبارها الإطار الأساسي لتطلعاتنا. من شأن الفشل في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة تغذية التطرف وتأجيجه، ولا سيما تلك الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع وعدم المساواة. إن التزامنا المشترك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة يواجه الأمر الواقع الصارخ المتمثل في وجود ثغرات تمويل كبيرة. إن الجهود الوطنية لمواجهة الإرهاب تشتت الجهد والطاقة والموارد بعيدا عن بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وسيساعدنا القرار على استعادة التوازن في ذلك، حيث إنه بالتصدي للإرهاب بشكل متناغم، فإننا نعزز السلام والأمن، وهما اللبنات الأساسية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

إن الطابع المتعدد الأطراف للإرهاب على مدى العقود الماضية يؤكد على أهمية تعددية الأطراف في معالجة التحديات الحاسمة في عصرنا، وهي مكافحة التطرف والإرهاب، وتعزيز السلام والأمن، اللذان يوفران اللبنات الأساسية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ والمحيطات. وتكرر فيجي التأكيد على القرار ٢٨٤/٧٢ وتدعمه بقوة.

السيد الأطلسي (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر للميسرين المشاركين، سفيري الأردن وفنلندا، والأفرقة التابعة لهما، على الجهود التي بذلوها منذ بداية المفاوضات بشأن الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما يود وفد بلدي أن يهنئهم على نجاحهم في التوفيق بين مواقف الدول الأعضاء حتى نتمكن من الاتفاق على نص يحظى بتوافق الآراء في نهاية المطاف. وقد شارك وفد المغرب في المفاوضات بروح بناءة وواقعية، وترأس، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، الفريق المعني بمناقشة الفقرات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في محاولة للتقريب بين وجهات نظرنا. ونرحب باعتماد القرار ٢٨٤/٧٢ بعد مفاوضات طويلة بشأن نص يحظى بتوافق الآراء، مؤكدين بذلك على عمل الاجتماع السادس لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ورغم أنه لم يتم الإبقاء على جميع المقترحات، إلا أننا تمكنا من الاتفاق على ما يوحدنا بالفعل. إن اعتماد الجمعية العامة

للقرار بتوافق الآراء يبعث برسالة قوية إلى الإرهابيين مفادها أن المجتمع الدولي موحد ويقف معا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويدعم المغرب تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية.

إن اعتماد الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من خلال قرار الجمعية ٢٨٨/٦٠ كان ردا مناسبا من جانب المجتمع الدولي على الإرهاب. وهي وثيقة قابلة للتعديل يجب تحديثها كل سنتين. وفي تطور مؤسف للأحداث عام ٢٠١٤، كان العالم في حالة من الاضطرابات بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية على أقاليم رئيسية في العراق وسورية ومالي والصومال وغيرها، الأمر الذي يقوض سيادة تلك الدول وسلامتها الإقليمية ويهدد دول أخرى. وتم الإعلان عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وعليه فإن المغرب يعتبر أن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية يكتسي أهمية خاصة، ويظل ملتزما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. علاوة على ذلك، يشهد العالم انتشارا غير مسبوق للجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش. هذه الجماعات تفتقر إلى أي نوع من الشرعية من حيث الدين الإسلامي ولا علاقة لها بمبادئ الإسلام. فأيديولوجيتها أيديولوجية موت وظلامية ورفض لجميع القيم التي تشترك فيها الإنسانية. وتكرر المملكة المغربية إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وتؤكد على أنه ما من شيء يمكن أن يبرر شن هجمات إرهابية. ولا ينبغي أن يتم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

وتشاطر المملكة المغربية التحليل الذي قدمه الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية (A/72/840)، الذي يحضنا على العمل معا وتوحيد جهودنا باتباع نهج غير سياسي لمواجهة آفة الإرهاب وجميع الظروف التي تمكنه من الاستمرار، مثل التمويل وغير ذلك من أشكال الدعم. فعلى الرغم من هزيمة تنظيم الدولة في العراق وسورية وبلدان أخرى، فإن التهديد لا يزال قائما من خلال الجماعات المرتبطة به. وعلينا الآن النظر في عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو انتقالهم، بمن فيهم النساء والأطفال، باعتباره اشتداد للتهديد الإرهابي يتطلب استجابة عاجلة متعددة الأطراف لمعالجة جميع تداعيات عودتهم، وتعزيز أمن حدودنا، والتعاون الدولي، وتبادل المعلومات، وفقا للاستراتيجية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

لا يزال الإرهابيون يستغلون أوجه التقدم التكنولوجي، والإنترنت، ووسائط الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل نشر دعايتهم واجتذاب مجندين جدد، طلبا لدعمهم في تنفيذ هجمات أقل تعقيدا من أجل زيادة أعداد ضحاياهم وبث الخوف إلى أقصى حد. ولمعالجة ذلك، فإننا بحاجة إلى التحلي بمزيد من اليقظة وزيادة التعاون وتبادل المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الفور أن نعالج الافتقار إلى التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والدولي، بالنظر إلى الطبيعة المتعددة الجوانب والمتعددة الأوجه على نحو متزايد للجريمة العابرة للحدود والاتجار بجميع أنواعه. إننا بحاجة إلى بدء عهد جديد من التعاون من أجل تقديم استجابة بصورة شاملة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب.

ويؤيد المغرب المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب بالدول الأعضاء الذي سيعقد على مدى اليومين التاليين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وهو خطوة نحو بناء شراكة تعاونية متعددة الأطراف جديدة وتعزيز اتباع نهج غير سياسي لمكافحة الإرهاب. وسيكون موضوعه هو ”تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة خطر الإرهاب المتغير الأشكال“، ولذلك فإنه جزء من الدعوة المستمرة للتعاون الدولي.

ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في وضع إطار قانوني لمكافحة الإرهاب. وفي ضوء ذلك، فقد اعتمدت محافل دولية أخرى، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يشارك المغرب في رئاسته مع هولندا، مذكرات بشأن أفضل

الممارسات لمكافحة الإرهاب، مثل مذكرة لاهاي – مراكش الصادرة عن المنتدى. لقد وضعت الدول الأعضاء أيضا استراتيجياتها الوطنية الناجحة التي يمكن تقاسمها مع دول أعضاء أخرى بناء على طلبها، في صيغ ثنائية، بمساعدة مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وقد وضع المغرب استراتيجية وطنية باستخدام نهج شامل ومتسق يهدف إلى الوقاية والمنع والعمل بما يتماشى مع أحكام الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونستند في هذه الاستراتيجية إلى، أولا، إدارة الشؤون الأمنية، وتنفيذ إطار قانوني لمكافحة الإرهاب، واعتماد قوانين جديدة، والرقابة الأمنية؛ ثانيا، التنمية البشرية؛ ثالثا، تقويم أداء الشعائر الدينية، ولا سيما من خلال إنشاء هيئة علمية مسؤولة عن تفسير القرآن والحديث. ويشكل تدريب الدعاة الشباب، من الذكور والإناث، بشأن تعاليم الإسلام – أي قيم الحوار والتسامح والتعايش والاحترام المتبادل – جزءا لا يتجزأ من الدين الإسلامي. كما أطلقنا برنامجا للقضاء على نزعة التطرف لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. لقد افتتح معهد محمد السادس عام ٢٠١٥ لتوفير التدريب لأئمة الشباب، ووقعت عدد من البلدان الأفريقية والأوروبية على اتفاقات ثنائية مع المغرب لتدريب أئمتهم.

ويتماشى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع رغبات الدول الأعضاء وكان نتاجا للاجتماع الاستعراضي الخامس. والمغرب داعم قوي للمكتب في ولايته المتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء بناء على طلبها. ينبغي أن يكون المكتب مجهزا بحيث يتمكن من التصدي على النحو المناسب للتحديات بموارد مستقرة ومتنوعة ويمكن التنبؤ بها، وهو السبيل الوحيد لضمان تحقيق نتيجة ناجحة. كما ينبغي تعزيز مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، باعتباره جزءا من المكتب، ودعمه بتقديم تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل ضمان أن يستمر عمله دون انقطاع. وينبغي أن يساعد المكتب، من خلال المركز، الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأخيرا، لن يدخر المغرب جهدا في العمل مع هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل تحسين تنفيذ الاستراتيجية ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة تورسني (الاتحاد البرلماني الدولي) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن مشاركة البرلمانات والبرلمانيين أمر أساسي لضمان فعالية نتائج استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويمكن للبرلمانات القوية التي تعبر عن إرادة الشعوب، مع وجود ممثلين من جميع قطاعات المجتمع، أن تساعد على الحد من التهميش والتمييز. فالبرلمانات هي المسؤولة عن سن القوانين ووضع الميزانيات للإجراءات الوطنية. ويجب أن تكفل تنفيذ القوانين وتدابير العدالة الجنائية تنفيذا فعالا، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتفادي إغراء الاستجابات غير الديمقراطية التي يمكن أن تغذي التطرف العنيف بصورة أكبر.

ومنذ عام ١٩٩٦، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي ١٢ قرارا متعلقا بالإرهاب، تسلط جميعها الضوء على الحاجة إلى أن تدعم البرلمانات تنفيذ قرارات واستراتيجيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، اتفق الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام ٢٠١٥ على العمل معا من أجل تعزيز دور البرلمانات في منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أيد مجلس إدارة الاتحاد، في الدورة ١٣٧ لجمعيته العمومية، إنشاء فريق استشاري رفيع

المستوى بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويتألف الفريق من برلمانيين وخبراء رفيعي المستوى في هذا المجال، والذين سيوجهون البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيدعم البرنامج البرلمانات في تنفيذ الصكوك والقرارات الدولية لمكافحة الإرهاب وتزويد أعضاء البرلمان والموظفين البرلمانيين بالأدوات والتدريب، مع التركيز على سيادة القانون وحقوق الإنسان. وسيعزز التعاون فيما بين اللجان البرلمانية وييسر تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. ويسعى البرنامج إلى تيسير إدماج القرارات الدولية في التشريعات المحلية، وتعزيز التعاون البرلماني الإقليمي. وسيقوم بإنشاء قاعدة بيانات تشريعية على شبكة الإنترنت لتعمل بمثابة مستودع للتشريعات ذات الصلة ومنتدى لتبادل المعلومات.

وتعمل الأمانة المشتركة بين الاتحاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل توسيع نطاق أثر برنامجها البرلماني بشأن الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتطلع الاتحاد إلى تعزيز هذا التعاون المثمر مع الأمم المتحدة، وسد الثغرات في مجال التنفيذ، والتصدي لآفة الإرهاب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة أوشتروسكايتي (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر للرئيس على دعوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتشاطر منظورها بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وتستند أعمالنا إلى ولاية شاملة متفق عليها من جانب ٥٧ دولة مشاركة. وتقوم أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والعمليات الميدانية، والمؤسسات بمساعدة الدول المشاركة في تطوير استجابات شاملة ودقيقة ومنسقة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

ويكتسي بناء القدرات أهمية كبيرة لبناء مجتمعات ودول قادرة على الصمود. وتمشيا مع ولايتنا الشاملة لمنع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب، فإن مبادرتنا الرائدة، ”قادة ضد التعصب والتطرف العنيف“، تمكن الشباب والنساء وزعماء المجتمع المحلي من التكلم جهرا وحشد آخرين للمساعدة على مكافحة التطرف العنيف على الصعيد المحلي. تستند جهودنا إلى نهج يشمل المجتمع بأسره. فمن الأهمية بمكان إشراك المجتمع المدني وتمكينه، حيث إن أعضاءه عادة ما يتمكنوا من الوصول على نحو أفضل إلى المجتمعات المعرضة للخطر وفهم المشاكل التي تواجهها هذه المجتمعات بصورة أفضل.

وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاليا بوضع مجموعة من الكتيبات والمبادئ التوجيهية. وتمتد المواضيع الواردة فيها من إشراك المجتمع المدني في منع التطرف العنيف ومكافحته إلى التدخلات المبكرة، وتطبيق نهج تنفيذية مراعية للاعتبارات الجنسانية، ومكافحة الإرهاب، ووضع استراتيجيات وخطط عمل وسياسات عامة وطنية. ستكون تلك المجموعة بمثابة مرجع سهل الاستعمال للممارسين وصانعي السياسات. وقد صممت الكتيبات وفقا لاحتياجات مختلف المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك جنوب شرق أوروبا ووسط آسيا.

ولدينا برنامج واسع النطاق بشأن مكافحة تمويل الإرهاب أعددناه بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن المفهوم الرئيسي الذي يستند إليه عملنا هو مساعدة الدول على تعقّب الأموال ومعرفة إلى أين تذهب ومن أين تأتي.

ونواصل تدريب الخبراء الوطنيين في مجالات التحقيق والتحليل وكيفية كبح التدفقات المالية غير المشروعة واستخدام الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن، فضلا عن تدريبهم على الأساليب الوطنية المتّبعة. وقد صُمّم التدريب حسب الظروف الملائمة لكل بلد على حدة، بناء على آخر المعلومات المقدمة من مجموعة العمل المالي.

وتنفذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا تدريبا في مجال مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية لموظفي إنفاذ القوانين والسلطة القضائية والعاملين في وسائط الإعلام. ونأمل في التعاون على نحو أوثق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال.

ولأجل مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أنشأت منظمة الأمن والتعاون ثلاثة أفرقة تدريب متنقلة مخصصة للتعرف على المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين على حدود الدول. ويسافر أعضاء هذه الأفرقة إلى جميع أنحاء المنطقة التي تعمل فيها المنظمة، لتدريب الموظفين في مجالات الاستجواب والتحديد النمطي لمواصفات المشبوهين والتقنيات السلوكية لمنع تنقل الإرهابيين. ونخصص أحد أكبر برامج التدريب التي ننفذها لحرس الحدود على الخطين الأول والثاني في كيفية الكشف عن الوثائق المزورة ومنتحلي شخصيات الآخرين. غير أن ذلك ليس كافيا. فربما لا تتوفر لأفراد حرس الحدود سوى ٥ إلى ١٠ ثوان فقط ليقرر ما إذا كان شخص ما إرهابيا أو مجرما. ونتيجة لذلك، ما برحت منظمة الأمن والتعاون تقدم المساعدة للدول في جمع المعلومات المسبقة عن الركاب ونظم سجلات أسمائهم. علاوة على ذلك، ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧) ما زلنا نعزز وضع القياسات الحيوية في برامج عملنا. وقد يسعى الإرهابيون ومرتكبو الجريمة المنظمة لإخفاء هوياتهم باستخدام جوازات سفر مزيفة أو اتخاذ هويات أشخاص آخرين. ومع ذلك فإن من الصعوبة بمكان تزوير البصمات الشخصية.

وتكتسي الشراكات أهمية حاسمة في مكافحة الإرهاب. فتضافر الجهود يؤدي إلى التآزر فيما بينها ويزيد من تأثيرها. وقد رحبنا بالمشاركة الرفيعة المستوى من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للمكتب في آخر مؤتمر عقد في روما على نطاق المنظمة برمتها بشأن مكافحة الإرهاب، ركز على تناول التدفق العكسي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودتهم إلى بلدانهم. وسلط المؤتمر الضوء على الطابع المعقد للاستجابات المطلوبة وضرورة تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين والإقليميين.

ولأجل تعزيز تعاوننا مع مكتب مكافحة الإرهاب، تأمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التوقيع على مذكرة تفاهم قريبا. وستساعد المذكرة على تعزيز التخطيط المشترك للمساعدة التقنية في منع التطرف العنيف ومكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز سيادة القانون في التصدي للإرهاب ومكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية وضمان حماية البنى التحتية الحيوية.

واعتمدت منظمة الأمن والتعاون نهجا تكامليا لبناء القدرات في آسيا الوسطى. ونتطلع أيضا إلى تعزيز الأنشطة المشتركة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

وفي الختام، فلنواصل العمل معا للتصدي لخطر الإرهاب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.